خادم الحرمين الشريفين تسلم التقرير السنوي لمؤسسة النقد للعام المالي ١٤١٧/ ١٤١٨هـ

احتياطيات المملكة من الغاز الطبيعي تضعها في مصاف الدول الخمس الأولى في العالم

الريال يتمتع بتوازن واستقرار جيدين وفق أسعار الصرف الحقيقية لصندوق النقد الدولي

- □ ارتفاع مؤشر الأسهم خلال عام ١٩٩٧م بنسبة ٢٧,٩٪ وقيمتها المتداولة بنسبة ١٤٤٪
- □ ما تشهده الأسهم حالياً من انحسار يعود إلى تأثرها بالاضطرابات في الأسواق المالية العالمية
- □ برامج التخصيص هدفها الأسمى تحسين الكفاءة في الأداء ونمو الناتج المحلي ٧,١٪
- □ الزراعة والصيد البحري ٣٪ والتعدين والمحاجر ٩,٩٪ والصناعات التحويلية ٩,٦٪

□ الرياض - واس:

تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود التقرير السنوي الرابع والثلاثين لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال استقباله ايده الله في مكتبه بمقر الامانة العامة لمجلس الوزراء بقصر اليمامة مساء امس الاثنين الثالث من شهر رمضان المبارك للعام ١٤١٩هـ معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور حمد السياري وكبار المسئولين في المؤسسة.

وحضر تسليم التقرير صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وصاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ومعالي رئيس الديوان الملكي محمد النويصر ومعالي الامين العام لمجلس الوزراء عبدالعزيز السالم ومعالي رئيس المراسم الملكية محمد آل الشيخ وقائد الحرس الملكي الفريق اول ركن عبدالله النملة ومعالي مساعد الامين العام لمجلس الوزراء عبدالرحمن السحمان.

وقد القى بين يدي خادم الحرمين الشريفين معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الكلمة التالي:

خادم الحرمين الشريفين..

يطيب لي أن أمثل امامكم لتقديم التقرير السنوي الرابع والثلاثين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض بشكل مفصل التطورات الاقتصادية خلال العام المالي ١٤١٧/ ١٤١٨هـ وأبرز تطور الاقتصاد السعودي خلال العام المالي الحالي.

لقد شهد الاقتصاد العالمي احداثا اقتصادية مضطربة بدأت بأزمات حادة اصابت اسواق شرق وجنوب آسيا منذ منتصف عام ١٩٩٧م والتي شهدت اقتصاداتها في السابق نموا منهلا وقد القت الازمة بظلالها على اسواق النفط حيث انخفضت اسعاره بشكل كبير وزاد من حدة الانخفاض وفرة العروض النفطي عن احتياجات الطلب وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام واعتدال درجات الحرارة خلال فصل الشتاء الماضي.

وبما اننا جزء من هذا العالم الذي اصبح يتميز بزيادة الانفتاح والتكامل بين اسواقه بفضل التطور الهائل في تقنية الاتصالات والمعلومات والاتجاه نحو تحرير الاسواق فليس بمستغرب ان نتأثر كبقية اقتصاديات العالم بهذه الاختلالات الطارئة مدركين طبيعة الدورات الاقتصادية التي تحدث من وقت لآخر ولكن التحدي يكمن في التأقلم معها والمحافظة على عوامل الاستقرار الذي يوفر للنشاط الاقتصادي فرص الاستمرار في النمو والتطور وتحاشي الانجذاب في دورة الانكماش التي تعاني منها العديد من الاسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء.

وما يبعث على الامل والتفاؤل ياخادم الحرمين ان اقتصادنا يتمتع بحمد الله بركائز ويلتزم بسياسات تدعم نموه واستقراره في المستقبل المنظور وتتمثل هذه الركائز في حيوية القطاع الخاص الذي يشكل بفضل استثماراته الذاتية او بالمشاركة مع الخبرات الاجنبية نسبة تزيد على ثلث الناتج المحلي الاجمالي وتتوفر لديه امكانات كبيرة من المدخرات المتراكمة يمكن توظيفها في استثمارات جديدة مجدية ويدعم ذلك متانة القطاع المصرفي الذي يعززه نظام اشراف ورقابة يقظ كما تلتزم الحكومة بسياسة التكيف المالي لتعزيز القدرة على مواجهة التغيرات الطارئة للايرادات وضبطها مع النفقات وانتهاج سياسات اقتصادية كلية توازن بين الانفتاح الاقتصادي والاستقرار ويدعم هذه الركائز خصائص اساسية تتمثل في امتلاك المملكة لاكبر مخزون نفطي عالي واحتياطياتها من الغاز الطبيعي تضعها في مصاف الدول الخمس الاول في العالم كما تمتاز صناعتنا النفطية بدرجة عالية من المرونة والتكامل في الانتاج والتكرير والتسويق على الصعيدين المحلي والعالمي وهي مزايا مهمة حيث نتوقع ان يشهد العالم اعتمادا متزايدا على نفط الخليج في العقود المقبلة ولاشك ان رجال الاعمال بالمملكة بما لديهم من ابداع وحيوية ومثابرة يدركون اكثر من غيرهم اهمية هذه المزايا والخصائص وما توفره لهم الدولة من دعم ومساندة مباشرة وغير مباشرة وهي تتطلع اليهم الآن اكثر من اي وقت مضى لحشد مزيد من الطاقات والقدرات المتوفرة لديهم وتوظيفها في مشروعات تساهم في زيادة الدخل القومي واستقطاب العمالة الوطنية.

وأود الآن ان استعرض اداء الاقتصاد ومعدلات النمو لبعض القطاعات الرئيسية فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ١٤١٧/ ١٤١٨هـ وفقا للارقام الاولية نموا معدله ٧,١ في المئة بالاسعار الاسمية وهو مقارب لمعدل النمو الذي تحقق في العام المالي السابق وبالنسبة لمعدلات النمو الاسمية حسب النشاط الاقتصادي سجل نشاط الزراعة والصيد البحري نموا مقداره ٣,٠ في المئة والتعدين والمحاجر ويشمل انتاج النفط والغاز الطبيعي نموا مقداره ٩,٩ في المئة.

والصناعة التحويلية وتشمل تكرير النفط نموا معدله ٩,٦ في المائة. وسجلت نشاطات البناء والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات المالية والعقارية معدلات نمو مقدارها ٤,٢ في المائة و٣,٥ في المائة و٥,٧ في المئة على التوالي. وفي ظل الوضع المستقر للاسعار المحلية فإن معدلات النمو الحقيقي عالية.

وقد ساهم في استقرار المستوى العام للاسعار خلال السنوات السابقة والسنة الحالية عدد من العوامل من بينها الوضع التنافسي في الاسواق العالمية وانخفاض الاسعار العالمية لسلع التصدير وخاصة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة وتناسب معدل النمو في عرض النقود مع الطلب المحلي من السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف بشكل عام.

ان تعزيز استقرار سعر الصرف هو خيار استراتيجي لتهيئة المناخ اللازم للاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي واستمرار نموه لتنويع القاعدة الانتاجية للبلاد وتوضح المؤشرات بما في ذلك اسعار الصرف الفعلية الحقيقية للريال السعودي الصادرة عن صندوق النقد الدولي ان مستوى سعر صرف الريال يتمتع بتوازن واستقرار جيدين مما يدحض اي تحليلات تشير إلى غير ذلك.

ومن التطورات الايجابية الانخفاض المستمر في نسبة عجز الميزانية العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت النسبة ٢,٩ في المئة في العام المالي ١٤١٨/ ١٤١٧هـ مقابل ١٤,٤ في المئة في العام المالي ١٤١٤/ ١٤١٣هـ ومع استمرار اعادة الهيكلة المالية لجانبي الايرادات والمصروفات للميزانية العامة وعزم الحكومة على الالتزام بسياسة الانضباط المالي فإن اعادة التوازن للميزانية العامة للدولة التي باتت امرا ضروريا سيظل التحدي الاكبر على الامد المتوسط والطويل الاجل. فلقد اثبتت تجارب الدول المختلفة ان استمرار الاقتراض الداخلي على المدى الطويل يقلل من كمية الموارد المتاحة للقطاع الخاص لزيادة نموه وتطوره بينما يشكل الاعتماد على الاقتراض الخارجي ضغوطا واعباء على الدولة ويحد من استقلالية القرار الاقتصادي كما يعرض الاقتصاد للهزات والازمات المفاجئة.

وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال عام ١٩٩٧ فائضا بسيطا للعام الثاني على التوالي بلغ ٩٥٠ مليون ريال. وقد ساهم في هذا التحول التحسن الطارئ في اسعار النفط خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م وعلى الرغم من توقع حدوث عجز كبير في الميزان خلال عام ١٩٩٨ بسبب تأثير الانخفاض الكبير في اسعار النفط على الميزان التجاري إلا ان هناك بوادر تحول ايجابي في بنود الخدمات والتحويلات الحكومية والخاصة قد تساهم في تحسن وضع ميزان المدفوعات في السنوات القادمة.

وواصلت السياسة النقدية تركيزها على اهداف المحافظة على استقرار الاسعار المحلية وسعر الصرف وضمان توفر سيولة ملائمة لدى القطاع المصرفي لتلبية الاحتياجات التمويلية لجميع قطاعات الاقتصاد فقد سجل عرض النقود (ن٣) نموا معدله ٥,٢ في المئة خلال عام ١٩٩٧ وقد ساهم في ذلك ارتفاع الودائع المصرفية الاجمالية والتي تشكل اكثر من ٨٠,٠ في المئة من عرض النقود بمعدل ٥,٠ في المئة لتبلغ ٢٣٦,٢ مليار ريال ومن المتوقع ان يتأثر معدل النمو النقدي خلال العام الحالي بسياسة ترشيد الانفاق الحكومي اما بالنسبة لمطلوبات المصارف التجارية على القطاعين الخاص والحكومي فقد سجلت نموا ملموسا خلال عام ١٩٩٧ فقد ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والحكومي بنسبة ١١,٧ في المئة ليبلغ نحو ١٤٩,٢ مليار ريال في حين ارتفعت الاستثمارات المصرفية في الاوراق المالية للقطاع الحكومي والخاص بنسبة ٢٣,١ في المئة لتبلغ ٨٨,٥ مليار ريال ويتوقع ان يستمر الارتفاع في اجمالي مطلوبات المصارف التجارية خلال العام الحالي لمواجهة الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات وفرص التوظيف الاستثماري المحلي.

وتواصل المصارف توسيع قاعدتها الرأسمالية لدعم قدراتها وملاءتها حيث ارتفع اجمالي رأسمالها واحتياطياتها بمعدل ٣,٦ في المئة ليبلغ ٣٨,٤ مليار ريال خلال عام ١٩٩٧.. ومن المتوقع ان يتجاوز اجمالي راس المال والاحتياطيات مبلغ ٤٠,٠ مليار ريال خلال العام الحالي وان تتجاوز نسبة كفاية راس المال حسب معيار لجنة بازل نسبة ٢١,٠ في المئة اي ما يقارب ثلاثة اضعاف المعيار العالي.

وشهدت سوق الأسهم نشاطا ملحوظا خلال عام ١٩٩٧م حيث ارتفع مؤشر الاسهم بنسبة ٢٧,٩ بالمئة في حين ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٤٤ في المئة وعددها بنسبة ١٢٧ في المئة.. لكن نشاط السوق يشهد بعض الانحسار خلال العام الحالي متأثرا بالاضطرابات السائدة في الاسواق المالية العالمية وما احدثته من قلق لدى بعض المستثمرين مع استمرار الاداء الجيد للشركات السعودية كما تدل عليه النتائج المعلنة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري. وستبذل المؤسسة قصارى جهدها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لاضفاء مزيد من التحسن للاداء الفني للسوق. كما ان تطوير نظم الافصاح والمراجعة المالية للشركات المساهمة لزيادة الوضوح والشفافية عن اوضاعها سيضفي مزيدا من الثقة والعمق لعمليات التداول.

خادم الحرمين الشريفين..

لقد حققت سياسية التنمية التي انتهجتها الحكومة معظم اهدافها حيث تم ارساء شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات الاساسية الحديثة وتوفرت فرص التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين على اوسع نطاق وحظيت المشروعات الزراعية والصناعية والعمرانية للافراد والشركات بالدعم والمساندة. وقد ساهمت جهود التنمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بشكل عام.

وقد تطلبت برامج التنمية اتفاقا واسعا خلال العقود الثلاثة الماضية. وستتطلب المرحلة القادمة الاهتمام بالاستثمارات الانتاجية الموجهة لتوفير فرص العمل المنتج للمواطنين وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد مما يحفز النمو المستمر.

وتمضي الدولة قدما بفضل توجيهاتكم السديدة في اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في ادارة وتشغيل بعض المرافق الحكومية وفقا لبرامج تخصيص مدروسة.

وتحقيقا لهذا الغرض صدرت موافقتكم الكريمة لتحويل مرفق الهاتف الى شركة مساهمة زاولت العمل في شهر محرم من هذا العام تحت اسم شركة الاتصالات السعودية.

كما صدرت موافقتكم السامية في جلسة اخيرة لمجلس الوزراء هذا الشهر لاعادة هيكلة قطاع الكهرباء على مستوى المملكة بهدف رفع كفاءة التوليد والتوزيع وتوحيد معايير الخدمة وزيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الكهربائية. وجرى من قبل تشغيل خدمات حكومية اخرى من قبل القطاع الخاص في مجالات المناولة والتوزيع في مرافق الموانىء والكهرباء والخدمات البريدية. ان برامج التخصيص يا خادم الحرمين ليس الهدف منها توفير مكاسب مالية للحكومة بل الهدف الاسمى تحسين الكفاءة في الاداء وضمان الاستخدام الامثل للموارد وتخفيف العبء على النفقات العامة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاستفادة من توظيف المدخرات الوطنية في استثمارات مجدية وتطوير السوق المالية المحلية.

خادم الحرمين الشريفين..

ان الانخفاض الكبير في اسعار البترول العالمية والاثار المتوقعة لذلك على الدول المصدرة للبترول من عجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات لهو تذكير بطبيعة اسواق البترول المتذبذبة. كما انه تذكير بالتحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السعودي. ان القيادة هي المثل الاعلى وكما شخص سمو ولي العهد في كلمته الضافية امام القمة التاسعة عشرة لمجلس التعاون الخليجي والتي اتسمت بالواقعية والكاشفة من ان فترة الطفرة قد ذهبت ولن تعود وان علينا جميعا ان نتعود على نمط مختلف من الحياة لا يقوم على الاعتماد الكامل على الدولة بل يتحمل كل فرد بجانب الدولة دوره الايجابي الفاعل فالتكيف الواقعي يتطلب التضحية من الجميع. ومع ذلك فان هذا الانخفاض في اسعار البترول سيحدد مناطق الانتاج ذات الوضع التنافسي مما سيؤكد مكانة المملكة كمنتج رئيسي للمدى طويل الاجل.

ومما يسعدني يا خادم الحرمين ان يتم تقديم هذا التقرير في الوقت الذي تحتفل فيه المملكة بمناسبة مرور مائة عام على تأسيسها على يد والد الجميع الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - باستعادة مدينة الرياض في الخامس من شهر شوال لعام ١٣١٩هـ والانطلاق منها لتوحيد باقي ارجاء البلاد وواكب عملية التوحيد ارساء دعائم الامن والاستقرار وهي الركائز الاساسية لتقدم البلاد ورقيها كما انشئت مؤسسات الدولة الحديثة ومن ضمنها مؤسسة النقد العربي السعودي التي توظف جل طاقتها لادارة النظام النقدي بما يتلاءم ومتطلبات النموالاقتصادي التوازن بالاضافة الى المحافظة على سلامة وملاءمة الجهاز المصرفي وكفاءة نظم المدفوعات ولعلنا نستلهم من انجازات الماضي ومكتسبات الحاضر ما يمكننا من مواجهة التحديات المستقبلية بعزم وصلابة.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وقد اثنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على الجهود التي يبذلها معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني ومعالي محافظ المؤسسة والعاملين معهما متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

مؤسسة النقد العربي السعودي أصدرت تقريرها السنوي الرابع والثلاثين بمناسبة مئوية المملكة

التوازن في الميزانية هدف قابل للتحقيق مع الاستمرار في إعادة هيكلتها في جانبي الإيرادات والمصروفات

السياسات الاقتصادية للمملكة جعلتها تتبوأ مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي وتنعم بفئة الدخل المتوسط المرتفع للفرد

□ الرياض - الجزيرة:

اصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي بيانا صحفياً عن التقرير السنوي الرابع والثلاثين للمؤسسة بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس المملكة العربية السعودية وقد تضمن دراسة للتطورات الرئيسية في الاقتصاد السعودي عبر المئة عام المنصرمة (١٣١٩ - ١٤١٩) علاوة على الاستعراض السنوي المعتاد لأحدث التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

١. الاقتصاد السعودي خلال مائة عام

كان الاقتصاد في الاقاليم التي تتكون منها المملكة قبل مائة عام في مرحلة بدائية جدا. فقد افتقر لتجهيزات البنية الاساسية والصناعة، وكان اكثر فقرا من معظم الاقتصادات العالمية المعاصرة في ذلك الحين، وبفضل ما حبا الله هذه البلاد من ثروة كبيرة من النفط والغاز والثروات المعدنية الاخرى، ونجاح السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الثروات لتطوير البنية الاساسية المادية والاجتماعية وتوسيع القاعدة الانتاجية، اصبحت المملكة تنعم بفئة الدخل المتوسط المرتفع للفرد، وتتبوأ مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي.

اكتشاف النفط والتحديات الاولى

اكتشف النفط في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، إلا انه تعذر زيادة الانتاج بكمية كبيرة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩م. وبدأ انتاج النفط بالارتفاع اعتبارا من عام ١٩٤٥م فوفر الموارد المالية للحكومة لزيادة انفاقها. لكن ايرادات النفط تراجعت خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨م بينما استمر الانفاق الحكومي في الارتفاع. وتبعاً لذلك فقد عانى الاقتصاد المحلي من اختلالات مالية، وارتفاع المديونية الحكومية، ومشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات الى درجة انه كان لابد من فرض قيود على الواردات ومدفوعات النقد الاجنبي، لكن هذه الاجراءات التقييدية لم تكن فعالة وانخفضت قيمة الريال بقدر كبير مقابل الدولار الامريكي، مما فرض ضغطا حادا متصاعدا على الاسعار وتكلفة المعيشة.

برنامج التوازن والاستقرار الاقتصادي

لمواجهة هذه المشاكل تم اعتماد برنامج للتوازن والاستقرار الاقتصادي في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م) وقد نص على تحقيق فوائض في الميزانية العامة، وتسديد المديونية الحكومية القائمة واصلاح نظام الرقابة على النقد الاجنبي والواردات. وتبث نجاح البرنامج بشكل كبير، وتم في غضون سنتين القضاء على معظم المديونية الحكومية، وزادت احتياطيات النقد الاجنبي بقدر كبير، وتم الغاء القيود على الواردات ومدفوعات النقد الاجنبي.

التنمية الاقتصادية

بعد نجاح برنامج التوازن والاستقرار، اولت الحكومة اهتماما متزايدا للتنمية الاقتصادية في المملكة. فقد زادت اعتمادات الميزانية للتنمية بقدر كبير من نسبة ٤,١ في المئة من اجمالي الانفاق المعتمد في الميزانية في عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٩م) الى حوالي نسبة ٤٥,٠ في المئة في عام ١٣٨٩/ ٩٠هـ (١٩٦٩/ ٧٠م) ومنذ ذلك العام تقوم الحكومة بتنفيذ سلسلة من خطط التنمية الخمسية. ورغم تباين الانجازات خلال فترات خطط التنمية المختلفة الا ان متوسط الاداء كان لافتا للانظار.

وسجل القطاع غير النفطي من الاقتصاد خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧ متوسط معدل نمو نسبته ٦,٣ في المئة سنويا اي حوالي نسبة ٩٠,٠ في المئة من المتوسط السنوي المستهدف. واصبح الاقتصاد ايضا اكثر تنوعا واقل اعتمادا على النفط. وانخفض نصيب القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من نسبة ٥٨,٩ في المئة في عام ١٩٧٠ الى نسبة ٣٤,٨ في المئة في عام ١٩٩٧. وبالنسبة للقطاع غير النفطي سجل القطاع الخاص نموا قويا، وزاد نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي الكلي من نسبة ٣٩,٣ في المئة الى ٤٧,٤ في المئة خلال الفترة المذكورة.

وحققت التنمية الاقتصادية ازدهاراً كبيراً للمواطنين. ورغم زيادة عدد السكان بحوالي الثلاثة اضعاف خلال فترة ٢٨ عاما المنتهية في عام ١٩٩٧، فقد ارتفع نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي بما يربو عن سبعة اضعاف من ٣٦٩٧ ريالاً الى ٢٧٥٠٨ ريالات.

التركيز على القطاعات الاجتماعية

تم انجاز التجهيزات والمرافق الاساسية بالمملكة خلال الخطتين الاولى والثانية (١٩٧٠ - ١٩٧٥ و١٩٧٥ - ١٩٨٠) ومنذ ذلك الحين تولي الحكومة اولوية متزايدة للتعليم، والتدريب، والخدمات الصحية والاجتماعية وارتفع نصيب قطاع الموارد البشرية في اجمالي مخصصات الانفاق للتنمية من ٢٣,٢ في المئة في الخطة الثالثة الى نسبة ٤٧,٣ في المئة في الخطة الخامسة بينما زاد نصيب قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية من نسبة ١٢,٧ في المئة الى ١٩,٣ في المئة.

استقرار الاسعار

صاحب التنمية الاقتصادية استقرار ملحوظ في الاسعار خلال معظم السنوات في العقود الثلاثة الماضية، باستثناء الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ عندما شهدت المملكة معدلات عالية من التضخم بسبب الارتفاع السريع في الاسعار العالمية، والاختناقات في الموانىء، والنمو الذي لا سابق له في الانفاق الحكومي. واصبح معدل التضخم في المملكة اعتبارا من عام ١٩٧٨ من بين اقل المعدلات في العالم بفضل سياسة الحكومة الهادفة الى تنظيم الانفاق وفقا للطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وبلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٧ نسبة ٠,٧ في المئة فقط سنويا.

ترتيبات اسعار الصرف

اصبح الريال السعودي عملة قابلة للتحويل في عام ١٩٦٠م وتمت المحافظة على قيمته مقابل الدولار الامريكي خلال فترة الستينات باكملها. وعندما ضعفت قيمة الدولار كثير الغت المملكة العربية السعودية ربط الريال بالدولار الامريكي في مارس ١٩٧٥م واعتمدت ترتيبات اسعار صرف على اساس ربط الريال بحقوق السحب الخاصة بسعر ٤,٢٨٢٥٥ ريالا لكل وحدة حقوق سحب خاصة مع الاحتفاظ بهامشين نسبتهما ٧,٢٥ في المئة على جانبي سعر التعادل. ورغم التغير في ترتيبات الربط فقد ظل الدولار الامريكي عملة التدخل وظلت السياسة الرسمية تهدف الى الحفاظ على سعر صرف مستقر نسبيا للريال مقابل الدولار الامريكي، بدون الاخلال بالهامشين حول سعر التعادل مع حقوق السحب الخاصة، وذلك للحد من مخاطر اسعار الصرف على القطاع الخاص ولضمان استقرار اسعار الصرف مع الدول المجاورة. ولكن التحسن الكبير في قيمة الريال، الى جانب الدولار الامريكي، مقابل حقوق السحب الخاصة في عام ١٩٨١م ادى الى تحركات خارج الهوامش المعلنة، ولذلك تم تعليق الهوامش بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٨١م.

ومازال الريال السعودي مرتبطا رسميا بحقوق السحب الخاصة، الا انه مازال يحافظ على علاقة وثيقة مع الدولار الامريكي منذ تعليق الهوامش في عام ١٩٨١م واجريت تعديلات طفيفة في اسعار صرف الريال مقابل الدولار الامريكي في مطلع الثمانينات وتمت المحافظة على سعر التعادل عند ٣,٧٥ ريالات مقابل الدولار الامريكي منذ يونية ١٩٨٦م.

النظام النقدي السعودي

بدأ النظام النقدي السعودي من نقطة الصفر. ولسنوات عديدة تم تداول النقود الفضية السعودية الى جانب النقود الذهبية والاوراق النقدية الاجنبية مثل الريال الفرنسي والروبيات الهندية والدولار الامريكي والجنيهات المصرية. وكان العمل المصرفي مقتصرا على صيارفة النقود ولاسيما حول الاماكن المقدسة ولم يبدأ العمل المصرفي بمفهومه الحديث إلا في عام ١٩٢٦ بافتتاح اول فرع لمصرف اجنبي (بنك هولندا العام) في جدة ولم يكن في المملكة مصرف مركزي حتى عام ١٣٧٢ (١٩٥٢).

انشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٩٥٢/، كمصرف مركزي للمملكة. وكانت احدى مهامها الاساسية استكمال النظام النقدي للبلاد. وقامت بإصدار العملة الذهبية الاولى للمملكة العربية السعودية في اكتوبر ١٩٥٢، والغت تداول العملات الاجنبية. وبدأت تجربة العملة الورقية بإصدار ايصالات الحجاج في عام ١٩٥٣. واصبحت ايصالات الحجاج مقبولة بوجه عام في جميع ارجاء المملكة وتمتعت بصفة العملة الورقية. وظلت ايصالات الحجاج بالتداول حتى شهر يونيه ١٩٦١ عندما اصدرت المؤسسة لاول مرة اوراقاً نقدية سعودية من الفئات ١و٥و١٠و٥٠و١٠٠ ريال. وبإصدار العملة الورقية تم الغاء النقود الذهبية والفضية وبذلك اكملت البلاد تحولها من قاعدة الفضة ونظام المعدنين الى نظام العملة الورقية.

ويشترط قانون النقد بانه ينبغي ان يكون للعملة التي تصدرها المؤسسة غطاء كامل من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل.

تطور الجهاز المصرفي

حققت المصارف التجارية بتوجيه وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي تقدما كبيرا عبر السنوات الماضية. وبلغ عدد فروع المصارف التجارية بنهاية عام ١٩٩٧م زهاء ١٢٠١ فرع وارتفعت ودائعها الى ٢٣٦,٢ مليار ريال وزاد إجمالي إئتمانها على القطاعين الخاص والحكومي الى ٢٣٨,٩ مليار ريال وإجمالي اصولها الى ٣٨١,٨ مليار ريال ورأسماها واحتياطياتها الى ٣٨,٤ مليار ريال.

نظام المقاصة والمدفوعات

حقق نظام المقاصة والمدفوعات ايضا تقدما سريعا واقامت المؤسسة تدريجيا اعتبار من عام ١٩٦٧م عشر غرف مقاصة في المدن الهامة التي لها فيها فروع وهي: جدة، والرياض، والدمام، وابها، وبريدة، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، وتبوك، وجازان. وادخلت نظام المقاصة الآلية في عام ١٩٨٧م في الرياض، وجدة، والدمام الذي يمكن من تنفيذ مقاصة الشيكات في نفس اليوم.

ويعمل في المملكة منذ عام ١٩٩٠م نظام وطني للمدفوعات يدعى شبكة المدفوعات السعودية (SPAN). وتم ربط هذا النظام بأجهزة الصرف الآلية التي اقامتها المصارف، مما يمكن حاملي بطاقات الشبكة من استخدام اي من هذه الأجهزة وبإمكان حاملي بطاقة شبكة المدفوعات السعودية استخدام بطاقاتهم لاجراء المدفوعات لدى طرفيات نقاط البيع لدى المحلات التجارية والاسواق المركزية الكبيرة المنتشرة في ارجاء المملكة وكذلك ترتبط شبكة المدفوعات السعودية بشبكات المدفوعات العالمية.

ولتحديث نظام المدفوعات والتسويات على نطاق اكبر، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في ١٤ مايو ١٩٩٧م بتشغيل نظام آلي لتحويل الأموال يدعى النظام الآلي للتحويلات المالية السريعة (سريع) ويمكن هذا النظام المصارف من ارسال واستقبال المدفوعات مباشرة من حساباتها لدى المؤسسة فورا وكذلك يمكن المصارف من اجراء قيد دائن في حساب المستفيد من تحويل الأموال بشكل فوري كما يوفر النظام ربطا آليا كاملا بين كافة انظمة المقاصة بالمملكة وتشمل شبكة المدفوعات السعودية، والنظام الآلي لمعلومات الاسهم، وغرف المقاصة الآلية وقد خفض النظام مخاطر التحويل وتكاليف التشغيل لدى المصارف الى الحد الادنى.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

علاوة على تشجيع نمو المصارف التجارية، قدمت المؤسسة ايضا خدمات استشارية للحكومة لإنشاء خمس مؤسسات إقراض متخصصة لتلبية احتياجات الائتمان المتخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وهذه المؤسسات هي: البنك الزراعي العربي السعودي، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبنك التسليف السعودي وبلغ إجمالي اصول هذه المؤسسات ٢٣٢,٠ مليار ريال بنهاية عام ١٤١٧/ ١٨ (١٩٩٧م).

سوق الأسهم السعودية

سجلت سوق الاسهم السعودية نموا كبيرا نتيجة الإشراف اليومي لمؤسسة النقد العربي السعودي وزاد عدد الاسهم المتداولة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧م بما يربو على ٨٠ ضعفا من ٣,٩ مليون سهم إلى ٣١٤,٠ مليون سهم. كما ارتفعت قمية الاسهم المتداولة خلال نفس الفترة بحوالي ٧٨ ضعفا، من ٠,٨ مليارات ريال إلى ٦٢,١ مليار ريال. واتخذت خطوات مؤخرا لفتح السوق تدريجيا للاجانب.

دور المملكة في الاقتصاد العالمي

نظرا لكونها اهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تمارس المملكة دورها المسؤول في سوق النفط العالمية. وتهدف سياساتها النفطية إلى المحافظة على إستقرار امدادات واسعار النفط لتظل تكلفة الطاقة عند مستوى معقول لمصلحة كل من المنتجين والمستهلكين.

وتمارس المملكة ايضا دورا مهماً في المؤسسات المالية الدولية. فهي احدى اكبر المساهمين في رأسمال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واكبر مساهم في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي. وأصبحت عضوا في اقدم مؤسسة مالية عالمية وهي بنك التسويات الدولية في عام ١٩٩٦م بدعوة من البنك وقطعت المملكة ايضا مرحلة متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتقوم المملكة ايضا بتقديم الإعانة لدول نامية اخرى من خلال صندوق التنمية السعودي وكذلك بصورة مباشرة.

ثانياً، احدث التطورات الاقتصادية والمالية

النموالاقتصادي

واصل الاقتصاد السعودي نموه خلال العام المالي ١٤١٧/ ١٨ (١٩٩٧م) وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا نسبته ٧,١ في المئة خلال العام وبلغ معدل النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي نسبتي ٩,٩ في المئة و٥,٤ في المئة على التوالي ويعكس هذان المعدلان الاسميان للنمو في ظل معدل التضخم المنخفض جدا بالمملكة اداء جيدا للاقتصاد بالاسعار الثابتة.

وضع الأسعار

استمر وضع الاسعار بتسجيل استقرار ملحوظ في عام ١٩٩٧م وسجل المؤشر العام لتكلفة المعيشة لجميع المدن انخفاضا نسبته ٠,٤ في المئة مقابل ارتفاعه بنسبة ٠,٩ في المئة في عام ١٩٩٦م وانخفض مؤشر تكلفة المعيشة خلال الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٩٨م بحوالي ٠,٢ في المئة عن متوسط مستواه خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٧م.

التطورات المالية

زادت الإيرادات الحكومية بنسبة ١٤,٧ في المئة لتبلغ ٢٠٥,٥ مليار ريال في عام ١٩٩٧م وارتفعت ايضا المصروفات الحكومية، ولكن بمعدل اقل نسبيا نسبته ١١,٧ في المئة إلى ٢٢١,٣ مليار ريال وبذلك انخفض عجز الميزانية العامة من ١٩,٠ مليار ريال.

أي نسبة ٣,٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٦ إلى ١٥,٨ مليار ريال، اي نسبة ٢,٩ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٧ ومع الاستمرار في عملية اعادة هيكلة الميزانية، في جانبي الايرادات والمصروفات، فسيظل التوازن في الميزانية هدفا قابلا للتحقيق في الاجلين المتوسط والطويل.

ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٩٧م فائضا للسنة الثانية على التوالي، بلغ نحو ٩٥٠ مليون ريال، وتحقق الفائض لان ايرادات الصادرات من السلع والخدمات قد فاقت المدفوعات مقابل السلع والخدمات والتحويلات. وتراجعت صادرات النفط (باستثناء زيت وقود السفن) بنسبة ٣,٦ في المائة إلى ١٩٥,٣ مليار ريال، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية عن عام ١٩٩٦م بنسبة ١٤,٥ في المائة لتبلغ ٢٧,٧ مليار ريال في عام ١٩٩٧م وكذلك ارتفعت ايرادات الخدمات بنسبة ٢٨,٧ في المئة إلى ٣٨,٩ مليار ريال، وفي جانب المدفوعات زادت الواردات (فوب) بنسبة ٣,١ في المئة إلى ٩٧,٩ مليار ريال بينما ارتفعت المدفوعات على الخدمات والتحويلات بنسبة ٢,١ في المئة إلى ١٦٢,٩ مليار ريال.

النمو النقدي

اتسم معدل النمو النقدي في عام ١٩٩٧ بالاعتدال حيث سجلت وسائل الدفع (ن٣) نسبتها ٥,٢ في المئة مقارنة بنسبة ٧,٧ في المئة في عام ١٩٩٦ وسجلت (ن٣) خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨ ارتفاعا نسبته ٠,٧ في المئة مقابل ارتفاعها بنسبة ٣,١ في المئة في نفس الفترة من العام السابق. ولم يعكس هذا الاعتدال في التوسع النقدي خلال عام ١٩٩٧ والاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨ اي اتجاه انكماشي لان النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاع الخاص، ظل قويا في كلا العامين، كما اظهر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والزيادات الملحوظة في الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص في عام ١٩٩٧ والاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨م.

السياسة النقدية

واصلت السياسة النقدية تركيزها على اهداف تعزيز والمحافظة على استقرار الاسعار المحلية وسعر الصرف. ونجحت من خلال التنسيق بينها وبين السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف وظل مستوى الاسعار المحلية مقاسا بتكلفة المعيشة مستقراً بصورة ملحوظة.

سعر الصرف

استمر استقرار سعر الصرف سائدا خلال عام ١٩٩٧ والسنة الحالية وظل سعر صرف الريال مقابل الدولار الامريكي مستقرا بدون تغير عند ٣,٧٥ ريال للدولار اما مقابل العملات الاخرى فقد تقلب سعر صرف الريال ضمن حدود يمكن ادارتها وظهرت بعض ضغوط المضاربة على سعر الصرف في اغسطس ١٩٩٨م إلا انه امكن تحييدها فورا بالتدخل الحصيف الفوري من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ويمكن القول بأنها مضاربات لا تستند إلى اساسيات الاقتصاد السعودي.

الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص

سجلت مطلوبات المصارف التجارية على القطاع الخاص ارتفاعا حادا مقداره ١٠,١ مليارات ريال لتبلغ ١٣٣,٧ مليار ريال خلال عام ١٩٩٧ لتواكل استمرار قوة النشاط الاقتصادي وبلغت نسبتها إلى اجمالي الودائع المصرفية نحو ٥٩,١ في المئة بنهاية ديسمبر ١٩٩٧ وارتفعت مطلوبات المصارف على القطاع الخاص خلال الاشهر التسعة الاولى من عم ١٩٩٨ بحوالي ١٨,١ مليار ريال لتبلغ ١٥١,٨ مليار ريال، مشكلة نسبة ٦٥,٨ في المئة من اجمالي الودائع المصرفية.

الموجودات والمطلوبات الاجنبية للمصارف

خفضت المصارف موجوداتها الاجنبية بحوالي ٦,٧ مليارات ريال إلى ٩٩,٥ ريال وزادت مطلوباتها الاجنبية بحوالي ٧,٤ مليارات ريال لتبلغ ٤٦,٠ مليار ريال في عام ١٩٩٧ من اجل دعم مواردها لتمويل العمليات المحلية واستمر نفس الاتجاه في فترة الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨ حينما خفضت المصارف موجوداتها الاجنبي ايضا بنحو ١٠,٧ مليارات ريال إلى ٨٨,٨ مليار ريال ورفعت مطلوباتها الاجنبية بحوالي ٠,٥ مليار ريال إلى ٤٦,٥ مليار ريال. ويعكس هذا الوضع العائد المجزي للاستثمار في الاقتصاد المحلي مع الاضطرابات التي يعاني منها العديد من الاسواق الناشئة والمتقدمة.

راسمال واحتياطيات المصارف

زادت المصارف التجارية راسمالها واحتياطياتها بنحو ١,٣ مليار ريال إلى ٣٨,٣ مليار ريال خلال عام ١٩٩٧ كمارفعت المصارف راسمالها واحتياطياتها خلال فترة الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨ بحوالي ٢,٠ مليار ريال إلى ٤٠,٤ مليار ريال. وبذلك شكل راسمالها واحتياطياتها نسبة ١٧,٥ في المئة من اجمالي الودائع المصرفية ونسبة ١٠,١ في المئة من إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف. وبلغت نسبة كفاية راس المال حسب معيار لجنة بازل نسبة ٢١,٤ في المئة في نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٨ اي ما يقارب ثلاثة اضعاف المعيار العالمي مما يعكس متانة النظام المصرفي السعودي.

عدد المصارف وفروعها

انخفض عدد المصارف العاملة بالمملكة من ١٢ إلى ١١ مصرفا بسبب دمج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي في سبتمبر ١٩٩٧م في كيان جديد تحت اسم البنك السعود المتحد وبلغ عدد الفروع التابعة لهذه المصارف الاحد عشر العاملة بالمملكة زهاء ١٢٢٦ فرعا بنهاية سبتمبر ١٩٩٨م.

صناديق الاستثمار المشتركة

زاد عدد صناديق الاستثمار المشتركة التي تديرها المصارف التجارية من ٧٨ صندوقا في عام ١٩٩٦م إلى ٩٧ صندوقا في عام ١٩٩٧ وارتفع اجمالي اصول هذه الصناديق من ١٥,٣ مليار ريال في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠,٠ مليار ريال في عام ٩٩٧م وزاد عدد الصناديق خلال فترة الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٨م إلى ١٠٠ صندوق وبلغت اصولها نحو ٢١,٩ مليار ريال بنهاية شهر يونية ١٩٩٨م منها نحو ١٠,٠ مليارات ريال تعود إلى صناديق الاستثمار بالريال السعودي و١١,٩ مليار ريال إلى صناديق الاستثمار بالعملات الاجنبية.

سوق الأسهم

زاد نشاط سوق الاسهم بصورة حادة خلال العام ١٩٩٧ مما يعكس استمرار نمو الاقتصاد السعودي والزيادة في الانفاق الحكومي، وارتفاع ارباح الشركات المساهمة وزاد عدد الاسهم المتداولة من ١٣٧,٨ مليون سهم في عام ١٩٩٦ إلى ٣١٤ مليون سهما في عام ١٩٩٧ وارتفعت قيمة الاسهم المتداولة من ٢٥,٤ مليار ريال إلى ٦٢,١ مليار ريال كما ارتفع مؤشر اسعار الاسهم (١٩٨٥ = ١٠٠) إلى ١٩٥,٨ بنهاية ديسمبر ١٩٩٧م مسجلا ارتفاعا نسبة ٢٧,٩ في المئة خلال العام.

اما بالنسبة لفترة الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٨ فقد تراجع عدد وقيمة الاسهم المتداولة بنسبة ٤,١ في المئة و١,٨ في المئة إلى ٢٦١,٠ مليون سهم و٤٢,٠ مليار ريال على التوالي بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٧م وبلغ مؤشر اسعار الاسهم ١٦٣,٠ بنهاية سبتمبر ١٩٩٨ اي بانخفاض نسبته ١٤,٠ في المئة عن نفس الفترة في عام ١٩٩٧ ،يعزى هذا التراجع خلال العام الحالي الى الاضطرابات السائدة في الاسواق المالية العالمية، وضعف اسعار النفط وما احدثته من قلق لدى بعض المستثمرين لتغيير محافظهم الاستثمارية رغم استمرار الاداء الجيد للشركات السعودية كما تدل النتائج المعلنة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري.

التخصيص

انشئت شركة الاتصالات السعودية في مايو ١٩٩٨ لتخصيص مرفق خدمات الاتصالات بالمملكة، وتولت الشركة تشغيل كامل نظام الهاتف، وستقوم بطرح اسهمها للاكتتاب العام في الوقت الملائم بعد استكمال اعادة الهيكلة وتخطط الحكومة لتخصيص المزيد من النشاطات الاقتصادية التي بامكان القطاع الخاص القيام بتشغيلها.

الصناعة

بلغ عدد المصانع العاملة بالمكلة بنهاية عام ١٤١٧ زهاء ٢٥٩٨ مصنعا برأسمال مقداره ١٩٠,٧ مليار ريال، وتقوم بتوظيف نحو ٢٤٠,٠٠٠ عامل، ومن اجمالي هذه المصانع يعمل نحو ٥٠١ مصنع في انتاج المنتجات الكيميائية والبلاستيكية وتستحوذ على نسبة ٦٥,١ في المئة من اجمالي رأسمال جميع المصانع القائمة. ويليها بالاهمية نحو ٤٧٦ مصنعا تعمل في صناعة مواد البناء، والخزف والمنتجات الزجاجية وتستحوذ على نسبة ١١,٩ في المئة من اجمالي رأس المال، و٧١٧ مصنعا لصناعة المنتجات المعدنية الأساسية والمكائن وتستحوذ على نسبة ٨,٦ في المئة من اجمالي رأس المال و٤٠٤ مصانع تعمل في صناعة المواد الغذائية والشروبات وتستحوذ على نسبة ٦,٥ في المئة من اجمالي رأس المال وقد استحوذت هذه المصانع مجتمعة على نسبة ٩٢,١ في المئة من اجمالي رأسمال المصانع القائمة.

الطرق وخطوط الهاتف

زادت شبكة الطرق المعبدة من ٤٣٣٣٨ كيلو مترا في عام ١٩٩٦ إلى ٤٤١٤٠ كيلومترا في عام ١٩٩٧ ويجري العمل لانشاء طرق اضافية بطول ٤٥٢١ كيلو متر.

وارتفع عدد خطوط الهاتف من ١٩٩٧٦٥٠ خطا في عام ١٩٩٦ إلى ٢٢٨٠٦٩٩ خطا في عام ١٩٩٧ وزاد عدد خطوط هواتف العملة والبطاقات والكبائن باكثر من الضعف من ١٦٧٨٦ خطا إلى ٣٤٣٩٦ خطا خلال العام.

الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية

أولت الحكومة اهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية من خلال تعزيز التعليم والتدريب والصحة، والاسكان، والضمان الاجتماعي.

وقد زاد عدد الطلبة الملتحقين في مدارس التعليم العام من ٣,٦٣ مليون طالب وطالبة في العام الدراسي ١٤١٦/ ١٧ (١٩٩٥/ ٩٦) إلى ٣,٧٥ مليون طالب وطالبة في العام الدراسي ١٤١٧/ ١٨ (١٩٩٦/ ٩٧) كما ارتفع عدد الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي ليبلغ ٢٨٢٩٥٦ طالبا وطالبة خلال العام وبلغ عدد الملتحقين في مؤسسات التعليم الفني والمهني ٣٥٧٠٢ طالب خلال العام.

بلغ عدد المستشفيات العاملة بالمملكة بنهاية عام ١٤١٦/ ١٧ (١٩٩٦/ ٩٧) نحو ٢٩٠ مستشفى منها ١٦٧ مستشفى اي بزيادة مستشفى واحد عن العام السابق، تابعة لوزارة الصحة و٧٥ مستشفى تابعة للقطاع الخاص وبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية التابعة لوزارة الصحة ١٧٣١ مركزا بينما بلغ عدد تلك التابعة للقطاع الخاص ٥٩٨ مركزا.

وأنجزت وكالة شؤون الاسكان ١٤٦٨٦ شقة و٩٨٥٤ فلة وقامت بتسليمها إلى صندوق التنمية العقارية في عام ١٤١٧/ ١٨ (١٩٩٦/ ٩٧) لتوزيعها على المواطنين المستحقين ولانشاء ابنية من مختلف الانواع اصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية ٢١٤٥٣ ترخيصا خلال فترة الارباع الثلاثة الاولى من عام ١٤١٨ (تسعة اشهر لغاية يناير ١٩٩٨)، شمل نظام التامينات الاجتماعية نحو ٢٢١٨٠ مؤسسة خاصة و١١٧٧ مؤسسة عامة بنهاية شوال ١٤١٨ (فبراير ١٩٩٨) وبلغ عدد العمال المشمولين بالنظام زهاء ٢٥٣٥٣٢٠ عاملا، اي اكثر بحوالي ٢٢٧٧٦ عملا عن نهاية عام ١٤١٧هـ (٦ مايو ١٩٩٧م). وبلغت المصروفات على مشروعات المرافق العامة زهاء ٥٨٦,٧ مليون ريال خلال عام ١٤١٧/ ١٨ (١٩٩٧) اي بزيادة نسبتها ٩,٩ في المئة عن العام السابق، وتشمل هذه المشروعات بين الامور الاخرى، اعمال الطرق، ونظام الصرف الصحي والمياه.